هل يعود العالم إلى «معيار الذهب» في تحديد سعر الصرف؟

هل يعود البريق لموضوع العودة إلى المعيار الذهبي كنظام للنقد العالمي في الانتخابات الأميركية الحالية مثلما طرح في عام 1980؟ وبحسب موضوع نشرته «الشرق الأوسط» لقد تصارع في الانتخابات الرئاسية عام 1980 مرشح ديموقراطي وهو جيمي كارتر أنهكه اقتصاد ضعيف ومخاوف من أن تفقد الولايات المتحدة قدرتها على المنافسة في العالم. في تلك الفترة، كانت أسعار الذهب بلغت مستويات غير مسبوقة. ومع قرب موعد إجراء الانتخابات لمح المرشح الجمهوري وقتها رونالد ريغان إلى أنه ربما يقترح العودة إلى معيار الذهب. وفاز رونالد ريغان، في الانتخابات وسرعان ما قام بتشكيل لجنة لدراسة دور الذهب في الأنظمة النقدية. بالنسبة لمؤيدي معيار الذهب والمضاربين عليه، بدت هذه أفضل فرصة على مدار عقود لتحريك الدولة باتجاه الذهب بعيدا عما يحلو لهم أن يطلقوا عليه «النقد الإلزامي»، وهو نوع من النقد لا يدعمه أي شيء أكثر من مجرد أوامر من جانب الحكومة.

في الشهر الماضي، وعد نيوت غينغريتش، في إطار سعيه لتوسيع قاعدة دعمه في الأيام السابقة لانتخابات ساوث كارولينا الأولية، بأنه سيعين لجنة جديدة للذهب. وقال «جزء من منهجنا يجب أن يتمثل في إعادة إحياء شيء أنشأه رونالد ريغان في عام 1981، وهو تشكيل لجنة للذهب للنظر في المفهوم الشامل المتعلق بكيفية العودة مجددا إلى العملة الصعبة»، هذا ما قاله في كلمة ألقاها.

واستكمل قائلا: «إن من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نفهم أنه في مجال التمويل، فإن الآلية المالية التي قد تم وضعها خلال الثلاثين أو الأربعين عاما الماضية تضم قدرا كبيرا جدا من الأوراق المالية، وكما هائلا من الديون، الذي ربما نحتاج معه لفترة تتراوح بين خمسة عشر وعشرين عاما للتخلص منه. غير أن البديل هو أن تتفاقم أزمتنا المالية بصورة أكبر». ربما تكون «دعوة العودة إلى الذهب» قد مدت يد العون لغينغريتش في انتخابات ساوث كارولينا، حيث حقق انتصارا على ميت رومني، لكن هذا الانتصار لم يفده كثيرا في فلوريدا، حيث حقق المرتبة الثانية بفارق كبير في الانتخابات التمهيدية التي أجريت هذا الأسبوع، إن استراتيجية غينغريتش الآن هي تقديم نفسه باعتباره المحافظ الوحيد الذي لديه فرصة، ثم إقناع أنصار ريك سانتوروم ورون بول بالتوحد خلفه، ويعتبر التأييد للعودة إلى معيار الذهب جزءا رئيسيا من استراتيجية بول، وتجدر الإشارة إلى أن غينغريتش لم يعد بدعم معيار الذهب، وإنما فقط بتشكيل لجنة.

وإذا كان غينغريتش جادا بشأن السير على نهج ريغان، ربما تكون أمامه فرصة محدودة للتحول إلى الذهب، حتى لو فاز بترشيح الحزب الجمهوري في انتخابات نوفمبر. وخلال عهده لم يظهر ريغان أي نية لمعارضة الرأي الجمعي لمعظم الاقتصاديين، سواء أكانوا من أتباع نظرية مينيارد كينز الاقتصادية أم من مؤيدي النظرية النقدية.

لقد استنكر البرنامج السياسي للحزب الجمهوري في عام 1980 «إلغاء ارتباط الدولار بالسلع الحقيقية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي»، الأمر الذي ألقى باللوم في حدوثه على التضخم. وأضاف: «إحدى أهم المهام في الفترة المقبلة ستتمثل في استعادة معيار نقدي يمكن الاعتماد عليه». ومثلما كتبت أنا شوارتز، الاقتصادية التي عملت مديرا لفريق لجنة الذهب لاحقا، فإن هذا الجزء من الممكن النظر إليه بوصفه «إشارة خفية لعودة محتملة إلى معيار الذهب».

وبموجب معيار الذهب، يتم تقييم الدولار بعدد معين من الغرامات من الذهب، وستكون الحكومة مستعدة لشراء أو بيع الذهب لأي شخص بناء على تلك القيمة. لقد بعث غينغريتش برسالة مفادها أن لجنته ستكون مختلفة، فقد قال إن الرؤساء المشاركين للجنة ستتألف من لويس ليرمان مؤلف كتاب صدر مؤخرا بعنوان «معيار الذهب الحقيقي (The True Gold Standard)»، وجيمس غرانت رئيس تحرير «إنترست ريت أوبزرفر»، ربما تكون الاستنتاجات الأساسية للجنة «ليرمان ـ غرانت» التي كونت للنظر في وضع معيار للذهب معروفة بشكل مسبق، وقال غرانت في آخر عدد من دوريته الاقتصادية «نحن نؤيدها». كان ليرمان في حقيقة الأمر واحدا من معارضين اثنين لتقرير لجنة ريغان. وكان المعارض الآخر هو عضو الكونغرس عن ولاية تكساس، رون بول. وبخلاف معظم النزاعات الأخرى في مجال الاقتصاد، عادة ما تبدو قضية الذهب مسألة مسلما بها. فبالنسبة للمؤيدين، كان الذهب بمثابة عملة لآلاف السنين، وتعتبر العودة إليه هي الطريقة الوحيدة لإبعاد الساسة عن العملات التي تهبط قيمتها بشكل مستمر. أما بالنسبة لمعظم الاقتصاديين الحاليين، فيعتبر الذهب سلعة تتأثر بالتقلبات المعتادة في العرض والطلب. وفي رأيهم، يجب التحكم في الاحتياطي النقدي وفقا لمعايير اقتصادية. ومن خلال وجود معيار للذهب، يمكن أن يزيد الكم المتاح من الذهب لدعم النقد فقط بنفس نسبة زيادة مخزون الذهب. وبالتالي فإنه أمر يعتمد على النجاحات في جهود التنقيب عن الذهب، لا على متطلبات أي اقتصاد. وطلبت جامعة شيكاغو الشهر الماضي تشكيل لجنة من 40 اقتصادياً، بينهم مستشارون سابقون لرؤساء ديموقراطيين وجمهوريين، لدراسة تأثير العودة للمعيار الذهبي على «استقرار الأسعار والنتائج المتعلقة بالتوظيف وعما إذا كانت ستكون أفضل بالنسبة للمواطن الأميركي العادي»، في حالة ربط قيمة الدولار بالذهب. ولكن لم يوافق أي منهم على مناقشة الموضوع. وتساءل ريتشارد تيلر، أستاذ بجامعة شيكاغو «لماذا نربط العملة بالذهب؟»، وواصل قائلا: «لماذا لا نلجأ إلى نظام بوردو 1982؟». ورد أوستان غولسبي، أستاذ آخر بجامعة شيكاغو ومستشار سابق للرئيس أوباما قائلا: «ماذا أوصل الأمر إلى هذا الحد؟».

حتى إن بعض الاقتصاديين الذين كان يحدوهم بعض التعاطف مع الذهب عارضوا الفكرة، قالوا «معيار الذهب يضيف مصداقية عندما تفتقر أي دولة إلى نظام»، هكذا تحدث إدوارد لازيار من ستانفورد، الذي عمل رئيسا لمجلس المستشارين الاقتصاديين في عهد جورج بوش الابن، وأضاف: «الثمن هو مرونة في السياسة النقدية. المبادلة غير واضحة المعالم في الولايات المتحدة».

لم يكن التباين في الآراء بشأن معيار الذهب أكثر وضوحا منه في جلسة عقدت في الكونغرس في يوليو، حينما وجه بول سؤاله إلى بيرنانكي، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، قائلا: «هل تعتقد أن الذهب عملة؟». ظهرت على وجه رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي أمارات الدهشة من التساؤل وسكت لبضع ثوان قبل أن يجيب بالنفي. وهنا، سأل بول عن سبب امتلاك البنوك المركزية احتياطيا من الذهب وليس من الماس. فرد بيرنانكي قائلا: «إنه تقليد متعارف عليه».

ليس من قبيل المصادفة أن تعود قضية الذهب للظهور على السطح مجددا الآن، بعد أكثر من 30 عاما من آخر ظهور واضح لها في سياسات رئاسية. كان القضاء على التضخم من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي تحت إدارة بول فولكر هو الذي أدى إلى حدوث انهيار في سعر المعدن النفيس وفي الثقة على نطاق واسع في حكمة أصحاب البنوك المركزية.لقد تاثرت تلك السمعة سلبا في الأعوام الأخيرة. ثمة شك محدود في أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي، تحت قيادة آلان غرينسبان، قد ساهم في حدوث أزمة الإسكان من خلال مزيج من الائتمان الميسر وتخفيف الرقابة على البنوك. غير أنه بالنسبة لمعظم الاقتصاديين، فإن حقيقة أن البنوك المركزية يمكن أن تقع في أخطاء لا تثبت أنه يجب الاستعاضة عنها بنظام صارم معتمد على معيار ذهب، حيث يعتقد كثيرون أنه ساهم في حدوث الكساد العظيم. «إن وضع معيار ذهب من شأنه أن يجنبنا الأخطاء السياسية في القرن الحادي والعشرين».. هذا ما خلص إليه دارون أسيموغلو من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في رده على استبيان شيكاغو. غير أنه أضاف أن «الاجتهاد في السياسة النقدية يكون مفيدا في فترات الركود الاقتصادي». وفي جلسة عقدت في الكونغرس في يوليو، أشار بول إلى أن سعر الذهب قد تضاعف على مدار السنوات الثلاث الماضية. ووجه سؤاله إلى بيرنانكي قائلا: «عندما تستيقظ في الصباح، هل تفكر في سعر الذهب؟». «إنني أولي اهتماما لسعر الذهب».. هكذا رد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي. وأضاف: «لكني أعتقد أنه يعكس العديد من الأمور، فهو يعكس الشكوك الدولية. أرى أن السبب الذي يجعل الناس يملكون الذهب هو التحوط ضد ما نطلق عليه مخاطر الانحراف المعياري ـ وهي تبعات غاية في السوء بحق ـ إلى درجة أن السنوات القليلة الماضية قد زادت من مخاوف الناس من احتمال حدوث أزمة كبرى، حينها اتجهوا لامتلاك الذهب كوسيلة حماية». ولدى بيرنانكي رؤية.. فقد كان سعر الذهب في العقود الأخيرة بمثابة انعكاس لتذبذب المخاوف من «التبعات بالغة السوء». وعندما أصدرت لجنة الذهب في عهد ريغان تقريرها في مارس 1982، كان الاقتصاد في حالة ركود حاد، غير أن تكلفة الذهب قلت إلى النصف تقريبا عن تكلفته وقت صياغة البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري لعام 1980.

تراجع قيمة الريال الإيراني يضر بتجارة النجف وكربلاء بالعراق

العقوبات الاقتصادية على إيران تلقي بظلالها على التجارة في مدينتي النجف وكربلاء العراقيتين

رويترز: في مدينة النجف الأشرف العراقية المقدسة لدى الشيعة والتي بها ضريح الامام علي يقترب الاقتصاد من شفا الركود. فالمدينة محطة رئيسية للسياحة الدينية حيث يفد اليها سنويا مئات الآلاف من الزوار الشيعة القادمين من إيران المجاورة. ولكن مع تدني قيمة الريال الإيراني في مقابل الدولار الأميركي يشعر التجار العراقيون في النجف بتباطؤ تجارتهم. وقال صاحب محل أقمشة في سوق مدينة النجف الأشرف يتحدث الفارسية بطلاقة كما يتحدث العربية ويدعى أبوزيد لتلفزيون رويترز «نزول التومان (الريال الإيراني) أثر علينا الآن.

نحن نفتح ونعزل (نغلق) ما نستفتح (نبيع أي شيء) لأن الجادر (الشادور الإيراني) الذي كنا نبيعه بخمسة تومان (ريالات) وستة تومان الآن الجادر يباع بأربعة عشر تومان ثلاثة عشر واثنا عشر تومان. الزائر يراه غاليا عليه لا ينفعه فيتركه ويمشي. كان التومان بـ 120 ـ 130 (الدولار يساوي بين 12000 و13000 ريال ايراني) الآن التومان 195. نحن بضاعتنا أخذناها بالدولار كلها فنحسبها بالدولار. لم يعد ينفعنا. انا واحد من الناس ناوي أغير مهنتي لأن عمل ماكو (لا يوجد) عمل». ومع استمرار خلاف إيران والغرب لاسيما الولايات المتحدة وإسرائيل وفرض عقوبات أميركية وأوروبية على طهران فان من يعاني أكثر هم التجار والمستهلكون. وقال صاحب محل أدوات زينة خاصة بالنساء يدعى الحاج جابر الشكري لتلفزيون رويترز «بالنجف عندنا أكثر الزوار الذين يترددون على المراقد المقدسة هو الشعب الإيراني. الشعب الإيراني بهذا الحصار تأثر.. تأثرت عملتهم بالنزول كما مر علينا نحن في السابق. عندما صار النزول اقتصاد النجف تأثر بهذا النزول.. قام الزائر ما يشتري الحاجة لأن الحاجة الذي كنا نبيعها بألف صارت عليه بألفين. صارت ضعفا فأصبح يراها غالية فلا يشتري. عندما يصير حصار على الاقتصاد الإيراني. الاقتصاد العراقي وبالخصوص الأماكن المقدسة اقتصادهم سوف يتأثر». ويمكن لتدني قيمة الريال الإيراني ان يؤثر على الاقتصاد العراقي ككل. فالحكومة العراقية أصبحت أقرب لطهران منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق وأنهى نظام الرئيس الراحل صدام حسين عام 2003 وأصبحت إيران حاليا أكبر شريك تجاري للعراق بعد جارتها الأخرى تركيا. وفي مدينة كربلاء العراقية المقدسة أيضا لدى الشيعة يرفض بعض التجار قبول الريال الإيراني من الزوار مفضلين الدولار الأميركي الأكثر أمانا والذي لايزال مستخدما على نطاق واسع في العراق.

مستويات البطالة في أميركا لأدنى مستوى خلال أربع سنوات

واشنطن ـ كونا: أظهرت بيانات رسمية تراجع الطلبات الجديدة للحصول على اعانة البطالة في الولايات المتحدة الاسبوع الماضي الى ادنى مستوى في اربع سنوات والذي يعتبر مؤشرا على ان سوق العمل بدأ بالتحسن. وقالت وزارة العمل في تقرير صدر نهاية الاسبوع الماضي ان الطلبات الجديدة للحصول على اعانة البطالة الحكومية انخفضت 13 ألفا الى 348 ألفا، مشيرة الى انه تم تعديل بيانات الاسبوع السابق بالزيادة الى 361 ألف طلب من 358 الفا. واضافت الوزارة ان متوسط الطلبات في أربعة أسابيع يشير الى اتجاه سوق العمل الذي هبط بمقدار 1750 طلبا الى 365250 طلبا وهو أدنى مستوى منذ ابريل 2008 وذلك من متوسط الاسابيع السابقة التي بلغ متوسطها نحو 367000. وكان معدل تقدم البطالة الموسمي وصل الى 2,7٪ الأسبوع المنتهي في 4 الجاري لكنه انخفض بنسبة 0,1٪ مقارنة بالاسبوع الذي سبقه.

7,6 مليارات دولار أرباح «جنرال موتورز» لعام 2011

ديترويت ـ يو.بي.آي: أعلنت شركة «جنرال موتورز» الأميركية للسيارات عن تسجيل أرباح قياسية في العام 2011 بلغت 7,6 مليارات دولار وهي الأعلى في تاريخها وتشكل نحو ضعف ما سجلته في العام 2010 حين بلغ ربحها 4,7 مليارات دولار.

وذكرت الشركة ومقرها ديترويت ان ربحها الصافي ارتفع بنسبة 62٪ في العام 2011 عن العام الماضي حين بلغ 7,6 مليارات دولار او 4,58 دولارات للسهم في ارتفاع عن 4,7 مليارات سجلت عام 2010 اي 2,89 دولار للسهم. وارتفعت عائدات الشركة بنسبة 11٪ لتبلغ 150,3 مليار دولار مقارنة بـ 135,6 مليار دولار عن عام 2010. وبلغت الأرباح قبل احتساب الضرائب 8,3 مليارات دولار مقارنة بـ 7 مليارات دولار في العام 2010. ولكن الشركة سجلت خسارة في عملياتها في أوروبا بلغت 700 مليون دولار.

«مرسيدس» تستثمر مليار يورو

بريمن ـ د.ب.أ: شرعت مجموعة مرسيدس الألمانية لإنتاج السيارات في توسيع مصنعها في مدينة بريمن شمال البلاد بتكلفة تبلغ مليار يورو.

وقالت الشركة أول من أمس لدى وضع حجر الأساس للتوسعة المذكورة إن القسم الأكبر من هذا المبلغ سينفق على توسيع ساحة التصميم الأولي، التي ستتسع من 40 ألف متر مربع حاليا إلى 145 ألف متر مربع.

المحكمة الأوروبية تطالب شركة سياحية بتعويض ركابها رغم إفلاسها

لوكسمبورغ ـ د.ب.أ: أكدت المحكمة الأوروبية في لوكسمبورغ أن التأمين الذي يدفعه السائحون ضد احتمال تعرض الشركة المنظمة للرحلة للإفلاس يحمي هؤلاء السائحين أيضا من غش هذه الشركة المتعمد. ورأى قضاة المحكمة، بحسب الحكم الذي أعلن أول من أمس، أن هذا التأمين يحمي السائحين من جميع أشكال إفلاس الشركة بصرف النظر عن تنوع هذه الأشكال. كان سائح من مدينة هامبورغ الألمانية.

التقشف اليوناني.. كثير من الوعود وكثير من الآمال

محاولات من جانب الحكومة اليونانية للتصدي للمظاهرات أمام مبنى البرلمان اليوناني

أثينا ـ د.ب.أ: يدفع اليونانيون ثمنا باهظا على مدى أكثر من عامين لوعود سياسييهم التي لم تتحقق بالإصلاح المالي ومازال الطريق يبدو أمامهم طويلا وقاتما حتى الآن.

والآن فإن دول منطقة اليورو الأخرى قد ملت من تكرار فشل اليونان في خفض عجز الميزانية إلى المعدلات المستهدفة وفشلها في خفض الإنفاق حسبما وعدت وفي تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية وخصخصة الأصول المملوكة للدولة.

وبعد أن قادوا بلادهم إلى حافة الإفلاس فإن السياسيين الألمان صوتوا مؤخرا على حزمة جديدة من إجراءات التقشف وأصدروا تطمينات جديدة للدائنين الدوليين هذا الأسبوع بأنهم لن يتراجعوا عن خفض الإنفاق بالمعدلات المطلوبة رغم أن هؤلاء السياسيين سيخوضون الانتخابات العامة في أبريل المقبل.

لكن يبدو أن تطبيق الحزمة الجديدة من إجراءات التقشف بالكامل سيكون مهمة أقرب إلى المستحيل في ظل تصاعد الغضب الشعبي منها والفساد والانقسام بين السياسيين.

وعلى صعيد الفساد فقد أظهر مسح عن الفساد في دول الاتحاد الأوروبي ونشرت نتائجه الأربعاء أن اليونانيين هم الأكثر شعورا بوطأة الفساد في بلادهم مقارنة بباقي شعوب دول الاتحاد الأوروبي. وتؤكد هذه النتيجة نقطة ضعف معروفة جدا بالنسبة لليونان التي تكافح من أجل إقناع شركائها في منطقة اليورو بإقراضها مزيدا من الأموال لتفادي إشهار الإفلاس.

ووفقا للمسح الذي أجرته المفوضية الأوروبية فإن 98٪ من اليونانيين يعتبرون الفساد في بلادهم «مشكلة رئيسة» وهي أعلى نسبة على مستوى الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة.

يقول ديمتري كاتسيكاس الباحث في المؤسسة الهيلينية للسياسة الأوروبية والأجنبية إن تطبيق إجراءات التقشف الجديدة «مهمة صعبة بسبب الجدول الزمني الطموح الذي وضعه صندوق النقد الدولي لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية العميقة» في اليونان.

وأضاف أن بعض الإجراءات مثل فتح الأسواق والحرف أمام مزيد من المنافسة يمكن أن تكون سهلة نسبيا لكن هناك مهاما أخرى مثل إصلاح نظم تحصيل الضرائب تحتاج إلى بعض الوقت.

وقال إنه «حتى إذا تم تطبيق الإصلاحات كما يقول الكتاب فإن النتائج لن تظهر قبل مرور عام أو عامين في حين أن صبر الأوروبيين قد نفد تجاه اليونان ومن الصعب عليهم الانتظار هذه المدة الطويلة» لكي يحصلوا على ثمار التقشف والإصلاحات. في الوقت نفسه فإن الحكومة اليونانية صعبة ومعقدة بسبب تغيير الأهداف المفروض عليها من جانب الدائنين الدوليين وكذلك الملل من تلاشي الوعود بعد الوعود.

وقال وزير مالية اليونان إيفانجيلوس فينزيلوس الأربعاء «ما نواجهه الآن هو موقف ناجم بشكل أساسي عن أننا في كل مرة تطلب منا شروط جديدة».

أما رئيس وزراء إيطاليا ماريو مونتي فقال إن جهات الإقراض الدولية «ربما» تتعامل مع اليونان بصرامة «مفرطة»، مضيفا ان مشكلات اليونان ناجمة عن استخدام «الدليل الشامل» للسياسات الرديئة.

وأوضح مونتي في كلمة له أمام البرلمان الأوروبي بمدينة ستراسبورغ الفرنسية: «نستطيع بالتأكيد القول إن الصرامة التي تتم معاملة اليونان بها مفرطة وهذا محتمل».

وأضاف: «لكن علينا الإشارة إلى أنه لا يمكن نسيان أن السياسات اليونانية ولسنوات عدة كانت مجموعة كاملة من الممارسات السيئة».

تشمل هذه الممارسات «الفساد والمحسوبية وغياب المنافسة وفساد المناقصات العامة والتهرب الضريبي».

كما أشار إلى تلاعب الحكومة اليونانية في مرحلة ما بالإحصاءات التي كانت تقدمها لشركائها الأوروبيين لإخفاء العجز المتزايد في المالية العامة للبلاد.

في الوقت نفسه فإن العديد من التعهدات التي قدمها سياسيون يونانيون بشأن إجراءات التقشف والخصخصة لا تنفذ بشكل كامل.

وقال كاتسيكاس «في كل مرة تحتاج اليونان فيها إلى الحصول على دفعة جديدة من قروض الإنقاذ نواجه نفس المشكلة.

ولو أنها (الحكومة اليونانية) ظلت لا تحقق الأهداف المتفق عليها فسنصل إلى نقطة لا نقدم فيها لها المزيد من الأموال» في إشارة إلى احتمال اضطرار أثينا إلى إشهار إفلاسها.

وتتزايد المشكلات التي تحاصر اليونان مع ظهور توجه جديد نحو إرجاء إقرار حزمة المساعدات الجديدة التي تحتاج إليها اليونان قبل 20 مارس المقبل حتى لا تشهر إفلاسها حيث قال وزير المالية الهولندي يان كيس دي ياجر في مقابلة نشرت الخميس إنه قد يتأجل تقديم حزمة الإنقاذ الثانية لليونان حتى بعد إجراء الانتخابات البرلمانية المقررة حاليا في أبريل.

قال دي ياجر لصحيفة «هيت فاينانسيل داجبلاد» الاقتصادية الهولندية إن «ثقة (الاتحاد الأوروبي) في اليونان وصلت لأدنى مستوياتها».

يأتي ذلك بعد يوم من تصريح رئيس مجموعة اليورو جان كلود يونكر من أن اليونان قدمت أخيرا تطمينات ضرورية للحصول على حزمة الإنقاذ والتي يتوقع أن تتم الموافقة عليها الاثنين المقبل. تواجه اليونان خطر نفاد الوقت إذ يتعين عليها أن تسدد 14,5 مليار يورو قيمة سندات مستحقة في 20 مارس. لذلك فقد حذر رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو من تأجيل إقرار حزمة القروض الجديدة وقيمتها 130 مليار يورو مشيدا في الوقت نفسه بقبول اليونان لحزمة الشروط الجديدة.

وما بين التصريحات والتصريحات المضادة تبقى الحقيقة الوحيدة المؤكدة وهي أن اليونان تواجه كارثة مالية وأن اليونانيين يواجهون المجهول.

النفط الكويتي يواصل ارتفاعه ليبلغ 116,94 دولاراً

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 5 سنتات في تداولات أول من أمس ليستقر عند مستوى 94,116 دولارا للبرميل مقارنة بمستوى 89,116 دولارا للبرميل في تداولات الأربعاء الماضي. ويواصل النفط ارتفاعه مدفوعا بـ 3 عوامل رئيسية تمثلت في البيانات الايجابية للاقتصاد الأميركي من جهة وقرار إيران بوقف إمداداتها النفطية لعدة دول أوروبية من جهة اخرى وبسبب الاقتراب من الموافقة على خطة إنقاذ اليونان ودخولها حيز التنفيذ. وساهمت هذه العوامل مجتمعة في تقديم مؤشرات إيجابية باتجاه ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة في الفترة المقبلة لاسيما ان الولايات المتحدة التي تعد من أكبر مستهلكي الطاقة في العالم شهدت مجموعة من المؤشرات الايجابية بما فيها تراجع طلبات الإعانة لأدنى مستوياتها منذ 2008، اضافة الى تراجع مخزون الخام الأميركي الأسبوع الماضي.

كشف أوهام الغاز الحجري

لندن ـ رويترز: قالت شركة جازبروم التي تحتكر الغاز في روسيا إن أوروبا يجب أن تفيق من أي أوهام بأنها ستحقق طفرة في الغاز الحجري كما حدث في الولايات المتحدة مشيرة إلى فشل منافستها الأميركية «اكسون موبيل» في بولندا.

وقال ألكسندر مدفيديف مسؤول التصدير في «جازبروم» في حديث لرويترز «حتى اكسون موبيل في بولندا قالت انها محبطة للغاية من نتائج عمليات الحفر والتنقيب التي قامت بها».

وقالت أكبر شركة نفط في العالم الشهر الماضي إن أول بئرين تحفرهما في بولندا لم ينتجا كميات تجارية من الغاز. وقال مدفيديف إن ارتفاع التكلفة والمخاطر البيئية وانخفاض جودة الاحتياطي تحد من حماس أوروبا لاستخراج الغاز من الغاز الحجري غير التقليدي. وقال «إنه وهم كبير أن تتصور أوروبا انها ستتمتع بطفرة من الغاز الحجري».